المركزي يعلن بدء استقبال المراجعين بنظام الحجز المسبق.. اليوم

أعلن بنك الكويت المركزي عن بدء استقبال المراجعين في القاعة المصرفية بمبنى المصرف الجديد، بداية من اليوم الأحد. وقال المصرف في بيان صادرن امس السبت، إنه سيتقبل المراجعين خلال أوقات العمل الرسمية من 9 صباحاً وحتى 12 ظهراً، عبر الحجز المسبق باستخدام تطبيق «skiplino». وأشار، إلى أن الخطوة تأتي في ضوء قرار مجلس الوزراء بقيام الجهات الحكومية بتقديم كافة الخدمات للمواطنين والمقيمين بداية من الأحد المقبل.

وسط تباين وتيرة التداولات.. البورصة تسجل أول تراجع أسبوعي في يونيو

أنهت المؤشرات الكويتية تعاملات الأسبوع الماضي متراجعة بشكل جماعي، وذلك للمرة الأولى خلال تعاملات شهر يونيو الجاري، وسط تراجع وتيرة التداولات مقارنة بالأسابيع الماضية.

وتراجع مؤشر السوق خلال الأسبوع بنسبة 1.42% عند مستوى 5443.52 نقطة بخسائر بلغت 78.24 نقطة، مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 5521.76 نقطة. وهبط مؤشر السوق الرئيسي خلال الأسبوع بنسبة 1.32% عند مستوى 4186.12 نقطة مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 4242.11 نقطة، بخسائر بلغت 56 نقطة.

كما انخفض «رئيسي 50» بنحو طفيف نسبته 0.01% عند مستوى 4142.05 نقطة خاسراً 0.52 نقطة مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند مستوى 4142.57 نقطة. وجاءت المحصلة الإجمالية للمؤشر العام سلبية خلال الأسبوع بعدما سجل هبوطاً بنحو 1.4% عند مستوى 5020.27 نقطة خاسراً 70.77 نقطة مقارنة بإقفاله في الأسبوع الماضي عند 5091.04 نقطة.

معدلات السيولة

وعلى مستوى الأسبوع بالكامل، تراجعت السيولة بالسوق بنسبة 15.1% لتصل إلى 155.73 مليون دينار مقارنة مع 183.46 مليون دينار في الأسبوع السابق. كما تقلصت أحجام التداول الأسبوعية 19.9% لتصل إلى 757.78 مليون سهم، مقابل 945.75 مليون سهم في الأسبوع الماضي. وبلغ عدد الصفقات الإجمالية خلال الأسبوع 37.03 ألف صفقة مقارنة مع 39.06 ألف صفقة في الأسبوع السابق، بانخفاض نسبته 5.2%.

بنهاية الأسبوع، بلغت القيمة السوقية للبورصة الكويتية 28.602 مليار دينار (93.16 مليار دولار)، مقارنة مع 29.005 مليار دينار (94.47 مليار دولار) في الأسبوع الماضي. وبلغت الخسائر السوقية للبورصة الكويتية خلال الأسبوع 403 ملايين دينار (1.31 مليار دولار)، شكلت تراجعاً أسبوعياً بنسبة 1.39%.

على الصعيد السنوي، تراجعت القيمة السوقية للبورصة 19.7%، بخسارة تُقدر بحوالي 7.035 مليار دينار (22.91 مليار دولار)، حيث بلغت تلك القيمة بنهاية العام الماضي 35.64 مليار دينار (116.08 مليار دولار).

دول الخليج تبحث وضع تصور لسلامة الملاحة الجوية لمواجهة كورونا

عقد فريق العمل الخاص بمتابعة مستجدات كورونا وتأثيره على قطاع الطيران المدني بدول مجلس التعاون الخليجي، والمشكل من قبل الاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذية للطيران المدني.

وأفاد بيان للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، أن الاجتماع الذي عقد عبر الاتصال المرئي، كان بمشاركة ممثلين عن كافة الدول الأعضاء، وذلك لمناقشة عدد من المواضيع الهامة ذات العلاقة بجائحة كورونا.

وتناول الاجتماع، مستجدات الإجراءات المتخذة من قبل الدول الأعضاء لاحتواء الآثار السلبية الناجمة عن الجائحة على قطاع الطيران المدني والتنسيق بين الدول الأعضاء بشأن خطط العودة لتشغيل الرحلات الداخلية والخارجية، وتكثيف رحلات الإجلاء الخاصة بعودة المواطنين.

كما ناقش الاجتماع، ملف سفر المقيمين إلى دولهم وزيادة رحلات الشحن الجوي لضمان وصول السلع الأساسية للدول الأعضاء. كما تم مناقشة وضع تصورات محددة فيما يتعلق بالملاحة والسلامة الجوية وغيرها خلال وبعد الجائحة، على أن تتم مراجعتها خلال الاجتماع الثاني لفريق العمل.

130 مليار دولار خسائر القطاع السياحي بالعالم العربي منذ بداية أزمة كورونا

قال رئيس المنظمة العربية للسياحة، بندر آل فهيد، إن التقارير التي صدرت عن المنظمة أوضحت حجم خسائر القطاع السياحي بالعالم العربي منذ بداية أزمة كورونا والتي تقدر بـ 130 مليار دولار تقريباً، مقارنة بمستويات عام 2019 .

وأوضح بندر آل فهيد، أن خسائر القطاع ستؤدي إلى تراجع مساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي بالعالم العربي بنسبة 51.2 بالمائة، الذي سينعكس على تراجع نسبة مساهمة السياحة والسفر في إجمالي عدد الوظائف بالعالم العربي بحدود 4 ملايين وظيفة وبنسبة 48.8 بالمائة، وفقاً لوكالة أنباء السعودية «واس».

وتابع، أن ذلك سيؤدى إلى انخفاض الاستثمارات العربية في القطاع السياحي التي قد تصل إلى 25.4 مليار دولار مقارنة بعام 2019 .

وبين آل فهيد، أن المجلس الوزاري قد أكد على التعاون المشترك بين جميع الدول العربية والمنظمات الإقليمية وسط إشادة المجتمعين بالدور الكبير الذي قامت به المنظمة بالتعاون مع الاتحاد العربي للنقل الجوي لإصدار العديد من التقارير والتحليلات البيانية في إطار فريق الأزمات.

وألمح، إلى إصدار «بوالص» لضمان الاستثمارات لجذب رؤوس الأموال للاستثمار بالوطن العربي وإيجاد آلية لدعم وتمويل القطاع الخاص خاصة فيما يتعلق بحالة الاستيراد وخلافه.

ولفت، إلى أهمية ضمان صحة وسلامة العاملين في قطاع السياحة والسفر، وتنسيق الجهود لدعم الوصول إلى التعافي الشامل للقطاع السياحي، إضافة إلى توفير بيئة سفر آمنة تساعد على إعادة بناء الثقة لدى السائح، وتشجيع السياحة، والعمل على استقطاب السياح الدوليين فور انتهاء أزمة تفشي فيروس كورونا.

مكاسب الذهب تتصدر مشهد الأسواق العالمية

أثارت مكاسب أسعار الذهب اهتمامات الأسواق العالمية مع مخاوف موجة ثانية للوباء. وارتفعت أسعار الذهب عند التسوية، حيث ربح المعدن الأصفر حوالي 22 دولاراً ليسجل مكاسب أسبوعية.

وتلقى المعدن الأصفر الدعم جراء القلق من اندلاع موجة ثانية لوباء كورونا مع تحذير الصحة العالمية بأن العالم يمر بمرحلة جديدة وخطيرة. وتوقع جولدمان ساكس ارتفاع أسعار الذهب إلى 2000 دولار خلال الـ12 شهرا المقبلة.

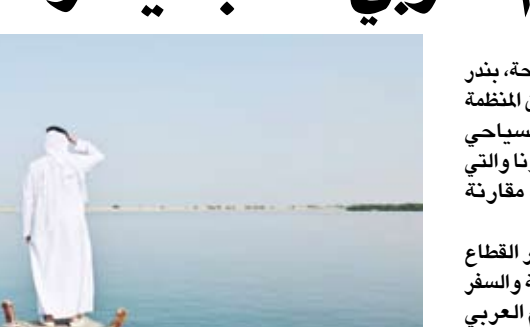

وصعدت أسعار النفط بأكثر من 2 بالمائة عند تسوية الجلسة، مع إشارات خفض الإنتاج لتسجل مكاسب أسبوعية بأكثر من 9.5 بالمائة. وأظهرت بيانات «بيكر هيوز» تراجع عدد منصات التنقيب عن النفط في الولايات المتحدة بمقدار 10 منصات خلال الأسبوع الجاري ليصل إلى 189 منصة. أغلقت مؤشرات الأسهم الأمريكية تعاملات الأمس على انخفاض حيث فقد «داو جونز» أكثر من 200 نقطة لكن «وول ستريت» لتسجل مكاسب أسبوعية. وتخوف المستثمرون من تزايد إصابات كورونا مرة أخرى، مما دفع آبل لإعادة إغلاق 11 متجراً في الولايات المتحدة بداية من أمس السبت. وصرح رئيس الفيدرالي جيروم باول بأن مسار تعافي الاقتصاد الأمريكي سيكون صعباً، في حين ذكر عضو بالفيدرالي أن المركزي بإمكانه فعل الكثير لدعم الاقتصاد المتضرر من الوباء.

بحسب تقرير حديث لبنك الكويت الوطني

توقعات بتأثر العقار التجاري والاستثماري بتداعيات كورونا بالربع الثاني

توقع تقرير حديث لبنك الكويت الوطني تأثر مبيعات العقار التجاري والاستثماري بتداعيات كورونا خلال الربع الثاني من العام الجاري.

وأوضح التقرير الصادر، أمس السبت، أن البنك عدل التوقعات السابقة باستقرار السوق إلى حد ما خلال عام 2020 بفضل المرونة النسبية التي يتميز به المناخ الاقتصادي، نظراً للمخاطر التي تشير حالياً إلى اتجاه هبوطي. وقال، إن ذلك يأتي في ضوء استمرار جائحة كورونا لفترة طويلة، ومستويات أسعار النفط الحالية، ما سيؤثر على النمو الاقتصادي ومعنويات المستثمرين والأسواق المالية. وبين التقرير، أنه ومن السابق لأوانه تحديد حجم التداعيات الاقتصادية وسوق العقار من هاتين الصدمتين، إلا أن أسعار العقارات – مثلها في ذلك مثل فئات الأصول الرئيسية الأخرى – قد تتأثر سلباً.

وأشار، إلى أنه في ظل ضعف سوق العمل وأنواع الحظر المختلفة المفروضة على السفر، قد يؤثر ذلك بدوره على الطلب على الايجارات العقارية ويضع ضغوطاً على الأسعار.

بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي تراجع أسعار النفط إلى ارتفاع مخاوف المستثمرين والمشترين مما قد يؤدي إلى تأجيل عمليات الشراء المرتقبة، على الرغم من أن هذا قد يقابله على المدى القريب تزايد المبيعات بعد حالة الطلب المكبوت والناتج عن فترة الإغلاق.

وتابع: «إلا أنه في ظل تخفيف القيود التجارية ورفع الحظر الكلي وفقا لخطة مكونة من خمس مراحل، فربما يلوح التعافي في الأفق، إلا أن وتيرة ذلك تعتمد بطبيعة الأمر على مدى استمرارية تفشي الوباء».

وذكر التقرير، أن إجمالي المبيعات العقارية بلغ 280 مليون دينار كويتي في فبراير 2020 بتراجع بلغت نسبته 1.2 بالمائة، على أساس سنوي، و7 بالمائة، على أساس شهري، مقابل مبيعات بقيمة 302 مليون دينار كويتي في يناير فيما مثل بداية قوية للعام الحالي.

وحتى الآن، وفقاً للتقرير، لم تتوفر بيانات بعد شهر فبراير بسبب الحظر الكلي، إلا أنه توقع تأثر سوق العقار، خاصة القطاعين التجاري والاستثماري، والقطاع السكني وإن كان بدرجة أقل، في الربع الثاني من عام 2020 على خلفية تفشي جائحة فيروس كورونا والتدابير الاحترازية التي تم فرضها لاحتواء الجائحة، خاصة عمليات الحظر والقيود التي تم فرضها على الانشطة التجارية. وألمح، إلى أن ذلك الأمر أدى إلى التأثير سلباً على ظروف العمل وفقد الوظائف خاصة في صفوف الوافدين.

وأظهرت الأسهم العقارية في بورصة الكويت بالفعل علامات تشير إلى تعرضها إلى ضغوط، إذ تراجع مؤشر قطاع العقار بنسبة 19 بالمائة منذ أواخر فبراير، وذلك على الرغم من تعافيه من تراجع قارب حوالي 30 بالمائة في أبريل في ظل انتعاش سوق الأسهم على خلفية تخفيف قيود الحظر وارتفاع أسعار النفط. كما قد تنشأ ضغوط ضمن السوق على المدى الطويل أيضاً نظراً للسياسات المقترحة حديثاً لتعديل التركيبة السكانية عن طريق تقليل أعداد الوافدين من المستويات الحالية التي تصل إلى 70 بالمائة إلى 30 بالمائة فقط.

ومن جهة أخرى، قد تتأثر العائدات أيضاً بقانون تم اقتراحه مؤخراً ينص على عدم احتساب ايجارات السكن لمدة ستة أشهر من وقوع الأثر الناجم عن الظروف الطارئة واعتبار الأجرة مخفضة وفقا لهذا القانون بنسبة 60 بالمائة لمدة الستة الأشهر اللاحقة فيما بعد.

انخفضت مبيعات القطاع الاستثماري بنسبة 42 بالمائة، على أساس شهري، و18 بالمائة، على أساس سنوي، إلى 62 مليون دينار في فبراير. ويرجع التراجع الشهري في مبيعات القطاع الاستثماري، إلى انخفاض الأسعار ومتوسط حجم الصفقات.

وبالنظر إلى أداء الربع الرابع من عام 2019 نلحظ أن مستوى المبيعات كان متسقاً إلى حد كبير مع المتوسط ربع السنوي لعام 2019، إذ بلغت قيمة المبيعات 277 مليون دينار كويتي.

ومن المتوقع أن تتأثر أسعار ومبيعات القطاع الاستثماري سلباً على خلفية تداعيات تفشي وباء كورونا المستجد خاصة بالنظر إلى أن معظم الطلب على إيجارات مثل تلك النوعية من العقارات ينبع عادةً من القوى العاملة الوافدة والتي تأثرت بالتأكيد بسبب عمليات الحظر وإغلاق الأنشطة التجارية.

إعلان تذكيري لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

الأولى للاستثمار FIRST INVESTMENT Integration & Creativity شمولية وابتكار

يتشرف مجلس إدارة شركة الأولى للاستثمار ش.م.ك.ع بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية والتي تقرر انعقادها يوم الأحد الموافق 2020/6/28 الساعة 11:00 صباحاً في مقر الشركة الأولى للاستثمار الكائن في منطقة شرق - برج الحمرا - الدور 68، وفقاً للضوابط والاشتراطات الصحية، وذلك لمناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية لشركة الأولى للاستثمار عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

1- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.
2- مناقشة تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن نتائج البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.
3- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.
4- سماع تقرير المدقق الشرعي الخارجي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.
5- استعراض أية مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأية عقوبات صدرت نتيجة لتلك المخالفات، ونتج عنها تطبيق جزاءات (مالية وغير مالية) على الشركة، وذلك بما لا يتعارض مع القوانين المعمول بها والضوابط الرقابية التنظيمية التي تصدرها الجهات الرقابية المعنية بهذا الخصوص، ومناقشة ممثل الجهة الرقابية في حال حضوره.
6- سماع تقرير الحوكمة، وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
7- مناقشة البيانات المالية الختامية المجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، واعتمادها.
8- مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
9- مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافآت على أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
10- استعراض التعاملات مع الأطراف ذات الصلة والتي تمت خلال العام 2019 أو ستتم خلال العام 2020.
11- تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
12- مناقشة إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم المالية والإدارية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
13- تحويل احتياطي خيارات الأسهم البالغ 3,016,890 د.ك الى الخسائر المتراكمة .
14- تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات خارجي من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م ، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
15- تعيين / إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م ، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعاب أعضائها.
16- تعيين / إعادة تعيين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي من ضمن القائمة المعتمدة لمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال، للأشخاص المرخص لهم بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، مع مراعاة مدة التغير الالزامي لمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي للسنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2020 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
17- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة التاسعة للمجلس للسنوات الثلاث القادمة.

فعلى السادة المساهمين الراغبين في الحضور مراجعة مقر الشركة الأولى للاستثمار الكائن في منطقة شرق - برج الحمرا - الدور 68، خلال الفترة من 9:00 صباحاً حتى 1:00 ظهراً، وذلك لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل وجدول الأعمال.

هذا وفي حالة عدم توفر نصاب الحضور المقرر قانوناً بصحة اجتماع الجمعية العامة العادية، سوف يعقد اجتماع ثان للجمعية في المكان نفسه وجدول الأعمال نفسه، وذلك في تمام الساعة 11:00 صباحاً يوم الأحد الموافق 2020/7/5، وتعتبر هذه الدعوة سارية على الاجتماع الثاني الذي سيكون صحيحاً بمن حضر لاجتماع الجمعية العامة العادية.

مجلس الإدارة